IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية
جامعة نينوى
Nineveh University
كلية القانون

مجلة

نينوى

للدراسات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى

المجلد (3) العدد (6) آذار 2026

رقم المجلة المعياري الدولي النسخة المطبوعة: 2957-7721
رقم المجلة المعياري الدولي النسخة الالكترونية: 3078-6276
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية
بغداد (2601) لسنة 2022

مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (٣)، العدد (٦)، شوال ١٤٤٧هـ – آذار ٢٠٢٦

التنازع بين لوائح الفيفا مع معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي (TFEU) دراسة تحليلية مقارنة

سانا كمال عبد الله[١] **إبراهيم عمر ابراهيم**[٢]

[١] مدرس دكتورة/ قسم القانون/ كلية جامعة كويزة/ السليمانية/ العراق. sana.abdullah@uog.edu.iq
[٢] مدرس دكتور/كلية القانون والدراسات الاسلامية، جامعة رابةرين، رانيه، العراق. ibrahim.omer@uor.edu.krd

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/١/١١
المراجعة: ٢٠٢٦/٢/٢٠
القبول: ٢٠٢٦/٣/١٢
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٣/٢٥

المراسلة
سانا كمال عبد الله

الكلمات المفتاحية
الفيفا، TFEU، محكمة العدل الاوربية، لاسانا ديارا.

الملخص

فكرة البحث: *يعالج البحث التفاعل القانوني بين لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي في ظل الامتداد الاقتصادي لكرة القدم داخل السوق الأوروبية، مبرزاً أن لوائح الفيفا، رغم طابعها الخاص، تُحدث آثاراً تمس حرية العمل والتنقل والمنافسة، مما يخضعها لرقابة القانون الأوروبي متى تجاوزت الإطار الرياضي البحت.*

هدف البحث: *يهدف إلى تحليل قضية اللاعب لاسانا ديارا، وبيان أن قواعد الفيفا المتعلقة بفسخ العقود والانتقالات، خاصة التعويضات وحجب شهادة الانتقال والمسؤولية التضامنية، قد تفرض قيوداً غير متناسبة على حرية اللاعب، وهو ما أخضعته محكمة العدل الأوروبية لاختبار التناسب والضرورة.*

منهجية البحث: *اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة لوائح الفيفا ونصوص معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية ديارا.*

النتائج: *يخلص البحث إلى أن استقلالية التنظيم الرياضي أصبحت مقيدة باحترام مبادئ القانون الأوروبي، مما يستوجب مواءمة لوائح الفيفا وتطوير آليات توازن بين الاستقرار التعاقدي وحماية حقوق اللاعبين.*

الخلاصة: *تؤدي لوائح الفيفا، رغم طبيعتها الخاصة، إلى آثار قانونية واقتصادية واسعة، ما يثير إشكاليات مشروعيتها عند تعارضها مع القواعد الأوروبية الآمرة*

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (3), No. (6). March 2026

The Conflict between FIFA Regulations and the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) An Analytical and Comparative Study

Sana K. Abdullah[1] ***Ibrahim Omer Ibrahim***[2]

[1] *Lect. Dr., Department of Law, University College of Goizha, Sulaymaniyah, Iraq.* sana.abdullah@uog.edu.iq
[2] *Lect. Dr./ College of Law and Islamic Studies, University of Raparin, Ranya, Iraq.* ibrahim.omer@uor.edu.krd

Article Information

Received: 11/1/2026
Revised: 20/2/2026
Accepted: 12/3/2026
Published: 25/3/2026

Corresponding
Sana K. Abdullah

Keywords
FIFA, TFEU, CJEU, Lassana Diarra.

Abstract

Research idea: *This study examines the legal interaction between FIFA regulations and the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) within the context of the economic expansion of professional football in the European Single Market. It shows that, despite their private nature, FIFA rules produce legal effects on freedom of movement, the right to work, and competition, thus falling under EU scrutiny when exceeding purely sporting matters.*
Objectives: *The study analyzes the Lassana Diarra case, demonstrating that certain FIFA rules on contract termination and transfers—particularly financial compensation, withholding the International Transfer Certificate, and joint liability—may impose disproportionate restrictions on players' professional freedom. The Court of Justice of the EU subjected such rules to proportionality and necessity tests.*
Methodology: *A comparative analytical method is adopted, examining FIFA regulations, relevant TFEU provisions, and the CJEU judgment in the Diarra case.*
Results: *Sporting regulatory autonomy is now conditional upon compliance with EU law, requiring alignment of FIFA rules and mechanisms balancing contractual stability with players' rights.*
Conclusion: *FIFA regulations, though global and binding, extend beyond sport to affect economic rights, raising questions of legality when conflicting with EU mandatory rules.*

مقدمة

مدخل تعريفي بموضوع البحث

أصبحت كرة القدم المحترفة في العصر الحديث نشاطاً اقتصادياً منظماً، ولم تعد مجرد ممارسة رياضية ذات طابع ترفيهي، الأمر الذي أوجد تشابكاً واضحاً بين القواعد الرياضية الخاصة والأنظمة القانونية العامة، ولا سيما في مجال عقود العمل وحرية التنقل والمنافسة، وقد أدى هذا التحول إلى بروز إشكاليات قانونية معقدة تتعلق بمدى تأثير لوائح الاتحادات الرياضية الدولية على المراكز القانونية للأفراد داخل الأنظمة القانونية الوطنية، إذ يعد الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) الجهة الأبرز في تنظيم كرة القدم عالمياً، من خلال لوائح موحدة وملزمة تكتسب قوة فعلية بحكم شمولها العالمي واحتكارها لتنظيم اللعبة، ومع الطابع الخاص لهذه اللوائح، فإن آثارها تتجاوز الإطار الرياضي لتشمل حقوقاً اقتصادية ومهنية أساسية للاعبين والأندية، وبهذا تثير تساؤلات حول مشروعيتها عندما تتعارض مع قواعد قانونية آمرة، وخصوصاً داخل الاتحاد الأوروبي.

وقد يتخذ هذا التعارض بعداً أكثر وضوحاً داخل الاتحاد الأوروبي، بسبب خضوع الأنشطة الاقتصادية– وبضمنها الرياضة المحترفة – لقواعد معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)، التي تكفل حرية تنقل العمال وتحظر القيود غير المبررة على المنافسة، وقد أدى هذا التداخل بين النظام الرياضي العالمي والنظام القانوني الأوروبي إلى بروز حالات تنازع قانوني حقيقي، كشفت حدود مبدأ "استقلالية الرياضة" الذي طالما تمسكت به الاتحادات الرياضية، وفرضت إعادة النظر في مدى خضوع القواعد الرياضية للرقابة القضائية الأوروبية.

وتعد قضية اللاعب الفرنسي لاسانا ديارا نموذجاً بارزاً لهذا التنازع، إذ لم تقتصر آثارها على نزاع تعاقدي فردي، بل تجاوزته لتطرح تساؤلات جوهرية حول مشروعية بعض قواعد الفيفا الخاصة بالانتقالات والجزاءات، ومدى انسجامها مع الحقوق الأساسية التي يحميها القانون الأوروبي، وقد أسهم حكم محكمة العدل الأوروبية في هذه القضية في إعادة

رسم ملامح العلاقة بين الفيفا والاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن خصوصية الرياضة لا تعني إعفاءها من الخضوع لمبادئ التناسب والمشروعية عندما تمس حقوقاً اقتصادية جوهرية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث دراسة قضية اللاعب الفرنسي لاسانا ديارا، إذ أن بعض قواعد الفيفا المتعلقة بفسخ العقود وآليات الانتقال، ولا سيما ما يتصل بالتعويضات المالية وحجب شهادة الانتقال الدولية، والمسؤولية التضامنية للنادي الجديد، يمكن أن تؤدي عملياً إلى تقييد غير متناسب لحرية اللاعب المهنية داخل الاتحاد الأوروبي. وأكد حكم محكمة العدل الأوروبية أن مشروعية هذه القواعد تخضع لاختبار التناسب والضرورة، وأن حماية الاستقرار التعاقدي لا تبرر فرض قيود تلقائية أو واسعة النطاق تمس جوهر الحقوق الاقتصادية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على إحدى الإشكاليات القانونية المعاصرة التي تمس توازناً دقيقاً بين التنظيم الرياضي العالمي وحماية الحقوق الأساسية في إطار الاتحاد الأوروبي، إذ يبين حدود مبدأ استقلالية الرياضة ويكشف عن مدى خضوع لوائح الفيفا للرقابة القانونية عندما تحدث آثاراً اقتصادية مباشرة، وتبرز أهمية البحث في اعتماده على قضية لاسانا ديارا كنموذج تطبيقي يوضح عملياً أوجه التنازع بين لوائح رياضية خاصة وقواعد قانونية آمرة، الأمر الذي يساهم في تطوير الفهم الأكاديمي والعملي لحوكمة الرياضة المحترفة، ويوفر أساساً قانونياً يمكن أن يستفاد منه في إصلاح لوائح الانتقالات، وحماية حقوق اللاعبين، وتوجيه صانعي القرار الرياضي نحو مواءمة أكثر انسجاماً مع معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، بما يعزز الأمن القانوني والاستقرار في سوق العمل الرياضي.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تتمحور مشكلة هذا البحث حول التنازع القائم بين لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقواعد معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)، ولا سيما في ضوء قضية لاسانا ديارا، وهو ما يثير جملة من التساؤلات الجوهرية، التي من أبرزها: ما مدى تمتع لوائح الفيفا

بالقوة القانونية داخل الاتحاد الأوروبي عند تعارضها مع القواعد الآمرة لمعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)؟ وهل تشكل قواعد الفيفا المتعلقة بفسخ العقود والانتقالات قيوداً غير متناسبة على حرية العمل والتنقل والمنافسة؟ وأخيراً كيف يمكن تحقيق مواءمة قانونية تضمن استقرار النظام الرياضي دون الإخلال بالحقوق الأساسية للاعبين المحترفين؟

منهجية البحث

بغية إتمام هذا البحث، اتبعنا المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال دراسة نصوص لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بموضوع البحث، فضلًا عن قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن قضية اللاعب الفرنسي لاسانا ديارا، إذ تعد محور هذا البحث. ولم نتطرق إلى القواعد القانونية الرياضية في نظامنا العراقي، لأنها مستمدةٌ من القواعد القانونية الواردة في لوائح الفيفا، أي أن القواعد القانونية الرياضية موحَّدةٌ إلى حدٍّ كبير. وبالتالي فإن التوصيات التي سنتوصل إليها ستنعكس على نظامنا القانوني الرياضي.

هيكلية البحث: تم تقسيم مفردات البحث إلى المبحثين الآتيين

المبحث الاول: المنظور القانوني للنظامين **(الفيفا ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي)** وقوتهما القانونية.

المطلب الاول: جوهر لوائح الفيفا وقوتها القانونية.

المطلب الثاني: حقيقة قواعدTFEU وقوتها القانونية.

المبحث الثاني: قضية لاسانا ديارا كنموذج للتنازع بين النظامين.

المطلب الاول: الوقائع والاشكال القانوني في قضية لاسانا ديارا.

المطلب الثاني: آثار القضية على مواءمة لوائح الفيفا مع قواعد TFEU.

المبحث الاول

المنظور القانوني للنظامين (الفيفا ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي) وقوتهما القانونية

في أول وهلة يتبادر الى الذهن بان ليس هناك قاسم مشترك بين لوائح الفيفا وقواعد الاتفاقية الاوربية، نظرا لاختلاف نطاق حيز كل منهما، إستناداً إلى أن لوائح الفيفا تعنى بتنيظم الامور المختلفة للعبة كرة القدم، في حين تنظم قواعد الاتفاقية الاوربية العلاقات بين الدول الاوربية، ولكن الامر ليس كذلك، لأن الرياضة بصورة عامة ومن ضمنها كرة القدم نشاط اجتماعي ذو بعد اقتصادي، ولاسيما الرياضة المحترفة، وعليه تلتقي الرياضة المحترفة بمكونات الاتفاقية الاوربية، نظرا لان هذه الاخيرة نظمت جميع جوانب العلاقات بين الدول الاوربية ومن ضمنها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما سيتبين لنا في هذا المبحث الذي قسمناه إلى مطلبين كالاتي:

المطلب الاول: جوهر لوائح الفيفا وقوتها القانونية.

المطلب الثاني: حقيقة قواعد (TFEU) وقوتها القانونية.

المطلب الأول: جوهر لوائح الفيفا وقوتها القانونية

بدءاً نقول، الفيفا كما عرفها نظامه الاساسي هي جمعية مسجلة في سجل الشركات وفق المادة (٦٠) وما يليها من القانون المدني السويسري، وهي أيضا جمعية حاكمة لإدارة كرة القدم العالمية، لها الشخصية المعنوية الخاصة، ويقع مقرها في (زويرخ) في سويسرا[1]، ونظمت الفيفا هيكلها الاداري والتنظيمي على منوال الدولة، إذ لها السلطة التنفيذية، وهي اللجنة التنفيذية، ولها السلطة القضائية وهي هيئاتها العدلية كمحكمة كرة القدم، ولها ايضا السلطة التشريعية وهي مؤتمر ((Congress الفيفا، فقد نصت الفقرة (١) من المادة (٢٤) تحت عنوان (هيئات) من النظام الاساسي للفيفا على ان "الكونفرس هو الهيئة العليا والتشريعية للفيفا"، ومن هنا اطلقنا على الفيفا بانها الدولة اللاسياسية.

1. See the general provisions of Article (1) of FIFA statutes 2024.

ومن أجل تجنب تعارض المصالح بين الفيفا وأعضائها أو بين الأعضاء فيما بينهم، فعلى الفيفا بوصفها جمعية حرفية غير ربحية، أن تحدد حقوق وواجبات والتزامات الهيئات والأشخاص المرتبطة بها سواء كانت من الهيئات الداخلة فيها، أو الاتحادات الكونفدرالية، أو الاتحادات الوطنية، أو اللاعبين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق وضع اللوائح الرياضية، التي تتضمن القواعد القانونية الملزمة للجميع[1]. ولكن كيف تسن الفيفا هذه اللوائح؟

الفيفا ذاتية تنظيمية ومستقلة للغاية، وسجلت الفيفا وفقا لأحكام القانون السويسري[2]، وهذا الأخير يسمح للجمعيات والمنظمات غير الحكومية بإدارة شؤونها من خلال القواعد واللوائح الموضوعة عندها دون تدخل الدولة[3]. وعلى هذا المنوال نظمت الفيفا أمورها الداخلية، إذ قامت الفيفا من خلال هيئاتها التشريعية (مؤتمر) بوضع اللوائح الرياضية الدولية النموذجية، ولقد أكدت المفوضية الأوربية هذه الصلاحية للهيئات الرياضية في أن مهمة المنظمات الرياضية هي تنظيم وترويج رياضتها الخاصة من خلال الاستقلالية القانونية لها عن طريق سن اللوائح الرياضية[4]، ويكون مؤتمر الفيفا مشابها للسلطة التشريعية (البرلمان) في الدولة سواء من حيث تكوينه أو من حيث أداء أعماله التشريعية والرقابية.

ومن حيث التكوين: يضم مؤتمر الفيفا كل الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم[5]، إذا فإن المؤتمر يحقق نوعا من التوازن بين الاتحادات الأعضاء، ويمنح لها أهم حق مترتب

---

1. See Deborah Healey, sport and the Law, third edition, Published by University of New South Wales Press Ltd, Sydney, Australia, 2005, p.22.

(2) See Article (1) of FIFA statues 2022.

3. See the FIFA governance reform project final report by independent governance committee to the executive committee of FIFA, 2014, p3. Microsoft Word - Final Report by IGC to FIFA ExCo EN.docx (baselgovernance.org) visited (1-12-2025)

4. See European Council, 2000. Declaration on the specific characteristics of sport and its social function in Europe, of which account should be taken in implementing common policies, presidency conclusions. Nice European Council, 7–9 December 2000.

5. See Articles (25 &26) of FIFA statues 2022.

على العضوية في الفيفا وهو حق التمثيل داخل جلسات المؤتمر[1]، وعليه فإن حق المشاركة في مؤتمر الفيفا أي: الجمعية العامة يقتصر على أعضاء الفيفا بالدرجة الأولى، إذ يكون لكل عضو مقعد في جلسات المؤتمر يمثل المندوبين الأعضاءَ[2]، ويجب أن ينتمي المندوب إلى العضو الذي يمثله، ويتعين على الأعضاء اختيار مندوبيهم وفقا لأحكام اللوائح المتبعة لدى الأعضاء.[3]

أما من حيث عمل مؤتمر الفيفا: إذ يقوم المؤتمر بسن القواعد القانونية التي تتجسد في اللوائح الرياضية التي تهتم بالجوانب التنظيمية والمالية لكرة القدم، فضلاً عن الرقابة على أعمال رئاسة الفيفا والأمانة العامة بوصفهما السلطة التنفيذية في الفيفا[4]، وعليه يصدر المؤتمر اللوائح الرياضية التي تعنى بالجانب التنظيمي لأعمال الفيفا فضلا عن تنظيم علاقات الأطراف المعنية ذات الطابع المالي كإصدار النظام الأساسي للفيفا[5]، واللوائح الخاصة بوضع وانتقال اللاعبين[6]، وغيرهما. إضافة إلى إصدار اللوائح يقوم المؤتمر باختيار رئيس الفيفا ورئيس وأعضاء هيئات وأجهزة الفيفا[7]، وكذلك له صلاحية اختيار أعضاء الهيئة الاستراتيجية والرقابية للفيفا المعروفة بالمجلس [8](council)، إضافة إلى ذلك يتم تعين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء لجان التدقيق، والامتثال، والهيئات القضائية من

---

1. تنص الفقرة (١) من المادة (٢٦) من النظام الأساسي للفيفا في هذا السبيل، على أنَّ: "لكل اتحاد عضو صوت واحد في المؤتمر، ويتم تمثيله من قبل مندوبه.....".
2. See Article (26) paragraph (1) of FIFA statues 2022.
3. See Article (26) paragraph (2) of FIFA statues 2022.
إضافة إلى مندوبي أعضاء الفيفا هناك هيئة أخرى تشارك في جلسات المؤتمر وقد يتمثلون في مندوبي الاتحادات الكونفدرالية لكرة القدم، إذ يكون لكل اتحاد مندوب واحد في المؤتمر، ولكن ليس لهم حق التصويت. فقد نصت الفقرة (٣) من المادة (٢٦) من النظام الأساسي للفيفا على أنَّه: "يجوز لمندوبي الاتحادات الكونفدرالية المشاركة في جلسات المؤتمر كمراقبين دون حق التصويت".
4. See Article (28) of FIFA statues 2022.
5. See FIFA statues 2024.
6. See FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players 2025.
7. See Article (28) of FIFA statues 2024.
8. See Article (27) paragraph 3 of FIFA statues 2024.

قبل المؤتمر[1] ، علاوة على هذه الصلاحيات فله الولاية على أمور أخرى داخل الفيفا منها طرد العضوية أو تعليقها، والموافقة على موازنة الفيفا وكذلك قبول العضوية، وتصدر لوائح والتصويت على مقترحات تعديل النظام الأساسي واللوائح التي تحكم تطبيق النظام الأساسي وكذلك النظام الداخلي للمؤتمر، وكذلك عزل رئيس اتحاد كرة القدم الدولية، فضلا عن انتخاب رؤساء ونواب رؤساء وأعضاء اللجان التأديبية، والأخلاقيات، والاستئناف، والتدقيق، أو الامتثال، ولجنة حوكمة الفيفا، واختيار الدولة المضيفة لنهايات بطولة كأس العالم.[2]

ويعقد المؤتمر جلساته كقاعدة عامة حضوريا في مكان مخصص للمؤتمر، ولا يسمح بالتصويت بالوكالة أو عن طريق الرسالة في المؤتمر، ولا يحق التصويت إلا للاتحادات الأعضاء الحاضرة، ومع ذلك يجوز أن يعقد المؤتمر جلساته باستخدام وسائل أخرى بديلة منها التداول عن بعد (teleconference) أو التداول بالفيديو (videoconference) أو أي وسيلة أخرى تكون مناسبة، وفي هذه الحالة يسمح بالتصويت عن طريق المراسلة و/أو عبر الإنترنت.[3]

ويصدر المؤتمر قراراتها كقاعدة بالأغلبية البسيطة من الأصوات الصحيحة المدلى بها في المؤتمر، أي أكثر من (٥٠) بالمئة من أصوات الاتحادات الأعضاء الحاضرة كافية لعملية إتخاذ القرار في المؤتمر[4]، ومع ذلك تتغير النسبة المطلوبة بتغير الموضوع، فبالنسبة

---

1. بهذا الصدد تقتضي الفقرة (٧) من المادة (٢٧) من النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم أن: "يقدم المجلس إلى المؤتمر مقترحات لمناصب الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء كل من لجنة التدقيق والامتثال ولجنة الحوكمة والهيئات القضائية. ويحدد المجلس عدد المقاعد التي تخصص لكل اتحاد كونفدرالي في اللجنة المختصة. وتقدم المقترحات كتابة إلى الأمانة العامة قبل بدء المؤتمر بأربعة أشهر في الأقل، ويتم تحديد الإجراء في لوائح الفيفا للحوكمة".

2. See Article (28) of FIFA statues 2024.

3. See Article (26) paragraph 1 of FIFA statues 2024.

4. فقد تنص الفقرة (٩) من المادة (٣٠) من النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم أن "ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، فإن الأغلبية البسيطة (أكثر من ٥٠ في المئة) من الأصوات الصحيحة المدلى بها كافية لصحة الانتخابات والأصوات وغيرها من القرارات".

لانتخاب الرئيس عندما لا يوجد سوى مرشح واحد، يجوز للمؤتمر أن يقرر انتخابه بالتزكية، بخلاف ذلك، إذا كان هناك مرشحان[1]، فمن الضروري الحصول على أغلبية بسيطة (أكثر من ٥٠٪) من أصوات الاتحادات الأعضاء الحاضرة المدلى بها، وإذا كان هناك أكثر من مرشحين اثنين لانتخاب الرئيس، فإن ثلثي (٣/٢) أصوات الاتحادات الأعضاء الحاضرة والمؤهلة للتصويت ضروري في الاقتراع الأول، وابتداءا من الاقتراع الثاني يستبعد كل من يحصل على أقل عدد من الأصوات إلى أن يبقى مرشحان فقط[2]. وكذلك الحال فيما يتعلق باقتراح تعديل النظام الأساسي للفيفا، فإنه يحتاج إلى ثلاثة أرباع أصوات الاتحادات الأعضاء الحاضرة والمؤهلة للتصويت[3]، أما بالنسبة للتصويت على تعديل النظام الأساسي في المؤتمر، فإنَّه يتطلب الأغلبية المطلقة (أكثر من ٥٠٪) من أصوات الاتحادات الأعضاء الحاضرة والمؤهلة للتصويت.[4]

إن القرارات التي اتخذها المؤتمر لا تدخل حيز النفاذ إلا بعد مرور ستين يوما من انتهاء الجلسة التي اتخذ القرار فيها، مالم يعين المؤتمر تأريخا آخر لإنفاذ القرار .[5]

مما سبق ذكره يتضح لنا أن المؤتمر هو السلطة التشريعية للفيفا كما لدولة هذه السلطة، إذ اصدر المؤتمر (١٧) لوائح تنظيمية مختلفة لامور متعددة، ويقوم المؤتمر بتحديث وتعديل لوائح الفيفا سنوياً، ثم يقوم الفيفا بنشرها ضمن كتاب واحد على موقعه الالكتروني وأطلق الفيفا على هذا الكتاب (LEGAL HANDBOOK) على سبيل المثال، صدر الفيفا (FIFA LEGAL HANDBOOK 2025 September edition) الذي يتكون من

---

1. يلاحظ ان كلمة أقل (Fewer) الواردة في هذا المقام في هذه المادة جاء خطأ، لأنه إذا كان هناك اقل من مرشحين يتم تعيينه بالتزكية كما تنص عليه المادة المذكورة، لذا الصحيح هو مرشحان بدلاً من أقل.
2. See Article (30) paragraph (3) of FIFA statues 2024.
3. See Article (29) paragraph (4) of FIFA statues 2024.
4. See Article (29) paragraph (3) of FIFA statues 2024.
5. See Article (32) of FIFA statues 2024.

(١٧) لوائح رياضية تنظيمية لكرة القدم بشتى جوانبها، ويتكون هذا الكتاب من (١٣٤٥) صفحة .[1]

ومن هنا يمكن القول ان لوائح الفيفا ببساطة عبارة عن القواعد التنظيمية الالزامية الموحدة التي تصدرها هيئة خاصة داخلية ذات صفة عالمية، والغاية من سنها تنظيم لعبة كرة القدم وتوحيدها وترويجها عالميا، ومع كون هذه اللوائح في حقيقتها محلية (داخلية لجمعية خاصة)، فإنها ذات صفة عالمية، لأنها عابرة الحدود السياسية وواجبة التنفيذ في كل بقعة من بقاع العالم.[2]

وبناءً عليه نجد أن النظام القانوني للفيفا يتمثل في القواعد القانونية الدولية النموذجية الصادرة منها، ومن خلال هذه القواعد تقوم الفيفا بأداء وظائفها الأساسية التي لها البُعد القانوني والفني على المستوى الوطني والعالمي[3]، إذا فما السند القانوني للولاية التشريعية لمؤتمر الفيفا؟ أو ما الشرعية القانونية لإصدار تلك اللوائح؟

للإجابة عن هذه التساؤلات لابد من أن نرجع إلى الشكل القانوني للفيفا أيضا فهو جمعية[4] . وبالتالي يحق له أن تُصدر لوائحها الداخلية من أجل تنظيم أمورها الداخلية

---

1. FIFA Legal Handbook 2025_EN.pdf

2. بهذه المناسبة تنص الفقرة (a/١٤) من المادة (١٤) من النظام الاساسي للفيفا على " الالتزام التام في جميع الأوقات بالنظام الأساسي واللوائح والتوجيهات والقرارات الصادرة عن هيئات الفيفا، وكذلك بالقرارات الصادرة عن محكمة التحكيم الرياضية (CAS) عند نظر الطعون، وذلك استنادًا إلى أحكام المادة (٤٩/الفقرة ١) من النظام الأساسي للفيفا".

3. See Arnout Geeraert, Michaël Mrkonjic & Jean-Loup Chappelet (2014): A rationalist perspective on the autonomy of international sport governing bodies: towards a pragmatic autonomy in the steering of sports, International Journal of Sport Policy and Politics, p.3.

4. See Article (60) of Swiss civil Law.

وتقابلها المادة (٥٠) من القانون المدني العراقي رقم(٤٠) لسنة ١٩٥١المعدل.

وتحديد حقوق وواجبات أعضائها، استناداً إلى القانون السويسري الذي يُعدّ واجب التطبيق على أنشطة الفيفا بوصفه قانونَ مقرِّ الفيفا.[1]

مما سبق ذكره يمكن القول أن الشرعية القانونية للوائح الفيفا تستمد من القانون من جهة، ومن إرادة أعضائها من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالمنبع الأول نرى أن هناك تخويلاً مباشراً من المشرع بموجبه تصدر الفيفا بموجبه لوائحها الرياضية، أما الثاني فإنه ينبثق من إرادة أعضائها مجتمعين.

ومن الجدير بالذكر، أن تلك اللوائح لا تفقد شرعيتها وقوتها الإلزامية حتى بالنسبة لهؤلاء الذين لم يشاركوا في إصدارها كلاعبين ومدربين[2]، أو لم يرضوا بها عند إصدارها كالاتحادات الوطنية الأعضاء المشاركة في اجتماعات المؤتمر عند إصدارها، ولم تقترع لإصدارها مادام الغاية وراء إصدارها ألا تخرج عن غاية الجمعية، وصدرت حسب الأصول، وعلى هذا السبيل ذهبت محكمة العدل الأوربية بهذا الاتجاه في قضية (Meca-Medina)، إذ قالت إن قواعد مكافحة المنشطات الرياضية الصادرة من قبل اللجنة الأولمبية الدولية على الرغم من إنها قيدت صلاحية لاعب (Meca-Medina) من المشاركة في البطولة، ولكن لم تفقد شرعيتها مادامت الغاية منها الحفاظ على صحة الرياضيين وسمعة الرياضة وتحقيق المنافسة العادلة.[3]

---

1. تقتضي الفقرة (١) من المادة (٤٩) من القانون المدني العراقي على انه: "يسري على النظام القانوني للأشخاص المعنوية الأجنبية من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها قانون الدولة التي يوجد فيها مركز إدارتها الرئيسي الفعلي".

2. وغيرهما الذين يقع وضعهم القانوني في أدنى الهرم التنظيمي؛ لأن الفيفا تقف في أعلى الهرم، ثم الاتحادات الكونفدرالية، ثم الاتحادات الوطنية لكرة القدم، ثم الأندية الكروية، ثم اللاعبون، والمدربون، والمسؤولون، ووكلاء كرة القدم..الخ. لاحظ حول الهرم التنظيمي لعلاقات الهيئات الرياضية:
Arnout Geeraert, Michaël Mrkonjic & Jean-Loup Chappelet, p.9.

3. See Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities.

علاوة على هذين السندين القانونين هناك أمر آخر في غاية الأهمية ألا وهو حقيقة كرة القدم ذلك نتيجة تحويل ممارستها من الهواة الى الحرفة أضحى وجود لوائح الرياضة أمر لا مفر منه، فضلاً عن القرارت القضائية الصادرة من المفوضية الأوربية ومحكمتها[1]، وعليه، تم تنظيم إدارة الرياضة عالميا وفقا للتنظيم الهرمي، إذ توجد الهيئات الرياضية الخاصة على مستوى العالم كاللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم، وغيرهما في أعلى الهرم، ولهم سلطة إصدار اللوائح الرياضية الواجبة الاتباع منها الاتحادات الرياضية القارية، والاتحادات الرياضية الوطنية، فعلى سبيل المثال يوجد الهرم التنظيمي في العلاقة القانونية للفيفا والاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، إذ تقف الفيفا في قمة الهرم وتأتي بعدها الاتحادات الكونفدرالية (القارية)، ومن ثم الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، وبعدها تأتي أندية كرة القدم، وفي الأخير يأتي اللاعبون والمدربون والمسؤولون ووكلاء كرة القدم[2]، وبناءً على ذلك فإن الفيفا تصدر قرارات ولوائح نموذجية عالمية واجبة الاتباع لدى الاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، وأندية كرة القدم، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم.[3]

1. See the European Court of Justice's decision in Meca-Medina v The Commission [2006] ECR I-6991.

2. See Arnout Geeraert, the EU in International Sports Governance, aprincipal-Agent Perspective on EU Control of FIFA and UEFA, First published by Palgrave Macmillan in the UK, 2016, p.52.

3. والقرارات واللوائح التي تصدر من قبل الاتحادات الكونفدرالية تكون واجبة الاتباع من قبل الاتحادات الأعضاء الوطنية لكرة القدم، وأندية كرة القدم، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، والقرارات واللوائح التي تصدر من قبل الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم تكون واجبة الاتباع من قبل أندية كرة القدم، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، والقرارات التي تصدر من قبل الأندية الرياضية تكون واجبة الاتباع لدى اللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، وهكذا. لاحظ للتفاصيل:
Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, the Netherlands, 2012, p.328.

وهكذا يبدو لنا جليا أنه وفقاً لهذا الهرم تصدر هيئة الأم (الفيفا) القواعد القانونية العامة والمجردة في صلب اللوائح النموذجية، والعالمية الملزمة للاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية، والأندية الرياضية، واللاعبين[1]، ويكون بمنزلة الشرط الأساسي للمشاركة في إدارة كرة القدم وممارستها من قبل تلك الهيئات[2]، وعلى كل من الاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية أن تنظما أمورهما بنظام أساسي ولوائح رياضية منسجمة ومتوافقة مع لوائح الفيفا النموذجية الدولية، وأن لا تخالف لوائح تلك الاتحادات نصوص لوائح الفيفا.[3]

المطلب الثاني: حقيقة قواعد (TFEU) وقوتها القانونية

يشكل الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً للتكامل الإقليمي، يقوم على منظومة قانونية خاصة تتجاوز في كثير من جوانبها الإطار التقليدي للتعاون الدولي، وتعد معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (Treaty on the Functioning of the European Union – TFEU) إحدى الركائز الأساسية لهذا الكيان القانوني، إلى جانب معاهدة الاتحاد الأوروبي

1. See the FIFA statutes 2024. And FIFA Governance Regulations (FGR).

2. تنص المادة (٧٢) من النظام الأساسي للفيفا على أنَّه: "لا يجوز للاعبين والفرق التابعة للاتحادات الأعضاء أو الأعضاء المؤقتين في الاتحادات القارية لعب مباريات أو إجراء اتصالات رياضية مع لاعبين أو فرق غير تابعة للاتحادات الأعضاء أو الأعضاء المؤقتين في الاتحادات القارية دون موافقة الفيفا".

3. تنص الفقرة (e) من المادة (١٥) من النظام الأساسي للفيفا على أنه: "يجب أن يمتثل النظام الأساسي للاتحادات الأعضاء لمبادئ الحكم الرشيد، ويجب أن يتضمن على وجه الخصوص، كحد أدنى، أحكاما تتعلق بالمسائل التالية: e. يجب أن يوافق جميع أصحاب المصلحة المعنيين على احترام قوانين اللعبة ومبادئ الولاء والنزاهة والروح الرياضية واللعب النظيف، وكذلك الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة عن الفيفا والاتحاد القاري المعني". وتنص الفقرة (١) من المادة (١٤) من النظام نفسه على أنَّه: "تقع على عاتق الاتحادات الأعضاء الالتزامات التالية: ١. الامتثال الكامل للنظام الأساسي واللوائح والتوجيهات والقرارات الصادرة عن هيئات الفيفا في جميع الاوقات، وكذلك لقرارات محكمة التحكيم الرياضية (CAS) الصادرة عند الاستئناف على أساس الفقرة (١) من المادة (٥٦) من النظام الأساسي للفيفا".
See the Articles (1/14 & 23) of FIFA statutes 2024.

(TEU)، إذ تمثل الأداة القانونية التي تنظم بصورة تفصيلية كيفية ممارسة الاتحاد لاختصاصاته وتفعيل سياساته المختلفة. [1]

وتعود الجذور التاريخية لمعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة روما لعام (١٩٥٧) التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ثم تطورت عبر مراحل متعاقبة كان أبرزها معاهدة ماستريخت لعام (١٩٩٢)، التي أرست الأساس لإنشاء الاتحاد الأوروبي، واعتمدت هيكلاً مؤسسياً قائماً على ثلاثة أعمدة، غير أن هذا الهيكل شهد تحولاً جوهرياً مع اعتماد معاهدة لشبونة لعام (٢٠٠٧)، التي دخلت حيز النفاذ في عام (٢٠٠٩)، إذ تم بموجبها إلغاء نظام الأعمدة الثلاثة ودمجها في إطار قانوني موحد، مع إعادة تسمية معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية لتصبح معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.[2] ((TFEU

وتهدف معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، كما ورد في ديباجتها، إلى إرساء أسس اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا، وهو هدف يعكس انتقال الاتحاد الأوروبي من مشروع اقتصادي يركز على إنشاء سوق موحدة إلى كيان سياسي وقانوني يتبنى قيماً ديمقراطية واجتماعية، ويعزز حماية الحقوق الأساسية، ويحقق التوازن بين متطلبات التكامل الاقتصادي واحترام سيادة الدول الأعضاء. [3]

وتبرز الأهمية القانونية لمعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي في كونها تحدد بدقة نطاق اختصاصات الاتحاد الأوروبي، وتوزع الصلاحيات بينه وبين الدول الأعضاء، وتضع المبادئ العامة التي تحكم عمله، مثل مبدأ التناسب، ومبدأ التفريع، وعدم التمييز، وفضلاً عن ذلك، تشكل المعاهدة الأساس القانوني لمجموعة واسعة من السياسات الأوروبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية، إضافة إلى تنظيمها لحرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال داخل السوق الأوروبية الموحدة. [4]

1. See Katrien Lefever, New Media and Sport International Legal Aspects, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands, 2012, p.137.
2. See Treaty on the Functioning of the European Union | EUR-Lex
3. See the PREAMBLE of TFEU.
4. See Articles 2&3 of TFEU.

ومن الجدير بالذكر فإن الاحكام الواردة في (TFEU) تكون واجبة الاتباع من قبل اعضاء الاتحاد الاوربي، وفي هذا السبيل تنص المعاهدة على انه: "تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها الاقتصادية وسياسات التوظيف فيما بينها ضمن الأطر التي تحددها هذه المعاهدة، والتي يكون للاتحاد اختصاص وضعها"[1]، وعليه إذا أسندت المعاهدات إلى الاتحاد اختصاصا حصريا في مجال محدد، فإن سلطة التشريع واعتماد التصرفات القانونية الملزمة تنفرد بها مؤسسات الاتحاد، ولا تكون للدول الأعضاء ممارسة هذه السلطة إلا بناءً على تفويض من الاتحاد أو بقصد تنفيذ تشريعاته .[2]

وفيما يتعلق بنطاق بحثنا هذا في هذه المعاهدة، فإنها لم تكن الرياضة، في المراحل الأولى لتطور الجماعة الأوروبية، مجالاً مستقلاً من مجالات التنظيم القانوني، إذ انصب اهتمام المشرع الأوروبي على الجوانب الاقتصادية البحتة للسوق المشتركة، غير أن التحولات العميقة التي شهدها النشاط الرياضي، ولا سيما مع تصاعد الطابع الاحترافي والتجاري للرياضة، فرضت إدماجها تدريجياً ضمن نطاق قانون الاتحاد الأوروبي وخاصة (١٣ دسيمبر ٢٠٠٧) في معاهدة لشبونة[3]، وبعد ذلك شكلت معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) الإطار القانوني الأبرز الذي أعاد صياغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والرياضة، جامعاً بين إخضاعها لقواعد السوق الداخلية من جهة، والاعتراف بخصوصيتها الاجتماعية والتنظيمية من جهة أخرى. [4]

وقبل دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ، لم تكن الرياضة منصوصاً عليها صراحة في المعاهدات المؤسسة، وكان تدخل الاتحاد الأوروبي يقتصر على تطبيق القواعد العامة للسوق الداخلية على الأنشطة الرياضية ذات الطابع الاقتصادي، وقد أدى هذا الفراغ التشريعي إلى بروز دور القضاء الأوروبي، ولا سيما محكمة العدل للاتحاد الأوروبي، في إخضاع الرياضة

1. See Articles 2 paragraph 3 of TFEU.
2. See Articles 2 paragraph 1 of TFEU.
3. See Ian S. Blackshaw, International Sports Law: An Introductory Guide, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands, 2017, p.86.
4. See Article 165 of TFEU.

تدريجياً لأحكام قانون الاتحاد[1]. ومع اعتماد معاهدة لشبونة، تم الاعتراف لأول مرة بالرياضة في نص صريح ضمن معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي مثّل تحولاً نوعياً في الموقف القانوني للاتحاد تجاه هذا المجال، ومنح الرياضة بعداً قانونياً مستقلاً داخل المنظومة الأوروبية[2]، وعليه اصبحت المادة (١٦٥) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي الأساس القانوني المباشر لتنظيم علاقة الاتحاد بالرياضة، وتنص هذه المادة على أن الاتحاد الأوروبي يساهم في تطوير البعد الأوروبي للرياضة، مع مراعاة طبيعتها الخاصة القائمة على التطوع ودورها الاجتماعي والتربوي.[3]

ويصنف اختصاص الاتحاد الاوربي (وليس الاتحاد الاوروبي لكرة القدم UEFA) في هذا المجال ضمن الاختصاصات الداعمة والمكملة، أي أن الاتحاد لا يملك سلطة تشريعية إلزامية كاملة، بل يقتصر دوره على التنسيق والدعم وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء والهيئات الرياضية، دون المساس بالاختصاصات الوطنية، ولكن دور هذه المعاهدة لم يقتصر على هذا الحد وإنما تخضع الأنشطة الرياضية التي تتخذ طابعاً اقتصادياً لأحكام معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسوق الداخلية، ولا سيما حرية تنقل العمال[4]، وحرية تقديم الخدمات، وخاصة في مجالات التدريب والوساطة الرياضية والبث التلفزيوني،

1. See Walrave & Koch v Union Cycliste Internationale 1974 Case 36/74 [1974] ECR 1405.
2 Treaty of Lisbon on 23 July 2007.
3. The Article 165 paragraph 1 second part of it states that; The Union shall contribute to the promotion of European sporting issues, while taking account of the specific nature of sport, its structures based on voluntary activity and its social and educational function.
4. لأنه توجد احكام محكمة العدل الاوربي التي عدت الرياضيين المحترفين عمالا كما في قضة اللاعب البلجيكي بوسمان (Bosman)، ومن ثم فإن تنقل اللاعبين يخضع لاحكام المادة (٤٥) من معاهدة (TFEU). لاحظ للتفاصيل:
Judgment of the Court of Justice, Bosman, Case C-415/93 (15 December 1995).

وقواعد المنافسة وفقا لاحكام المادتين (١٠١ و١٠٢) من معاهدة (TFEU) التي تطبق على الأندية والاتحادات الرياضية متى مارست نشاطاً اقتصادياً. [1]

ومع أن ذلك إخضاع الرياضة للقواعد الاقتصادية العامة، فإن قانون الاتحاد الأوروبي اعترف بما يعرف بالخصوصية الرياضية، التي هي فكرة مفادها أن بعض القواعد الرياضية، بحكم طبيعة اللعبة وأهدافها، لا تخضع لقانون المنافسة أو السوق الداخلية إذا كانت: ذات طابع رياضي بحت؛ وتهدف إلى تحقيق غايات مشروعة؛ ومتناسبة وضرورية لتحقيق تلك الغايات. وقد أسهم هذا المبدأ في إرساء توازن دقيق بين استقلال الحركة الرياضية من جهة، وضرورة احترام قانون الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وقد اكدت ذلك محكمة العدل الاوربي في قضية (Meca-Medina) [2].

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي أسست الإطار القانوني المتوازن الذي ينظم علاقة الاتحاد بالرياضة، ويقوم على الجمع بين إخضاع النشاط الرياضي ذي الطابع الاقتصادي لقواعد السوق الداخلية، والاعتراف في الوقت نفسه بخصوصية الرياضة ودورها الاجتماعي والتربوي، وقد أسهم هذا الإطار في تطوير القانون الرياضي الأوروبي بوصفه فرعاً قانونياً مستقلاً نسبياً، يعكس خصوصية الرياضة دون إخراجها من نطاق المشروعية القانونية للاتحاد الأوروبي.[3]

---

152. See Article 101 (1) of the TFEU and Joint Selling Agreements, Katrien Lefever, Ibid, p.137.

2 .ذهبت محكمة العدل الأوربية بهذا الاتجاه في قضية (Meca–Medina)، إذ قالت أن قواعد مكافحة المنشطات الرياضية الصادرة من قبل اللجنة الأولمبية الدولية مع أنها قيدت صلاحية لاعب (Meca–Medina) من المشاركة في البطولة، فانها لم تفقد شرعيتها مادامت الغاية منها الحفاظ على صحة الرياضيين وسمعة الرياضة وتحقيق المنافسة العادلة. لاحظ للتفاصيل القضية:

Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities. the European Court of Justice's decision in Meca-Medina v The Commission [2006] ECR I-6991.

3. See Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, The Netherlands, 2012.

المبحث الثاني

قضية لاسانا ديارا كنموذج للتنازع بين النظامين

تعد قضية اللاعب الفرنسي لاسانا ديارا بوصفه لاعباً محترفاً[1]، إحدى أبرز القضايا التي كشفت بوضوح حدود العلاقة بين لوائح الفيفا المنظمة لاوضاع اللاعبين وانتقالاتهم بين الاندية الرياضية من جهة[2]، والقواعد القانونية ذات الطابع الإلزامي المنصوص عليها في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) من جهة أخرى، فقد أثار النزاع المتعلق بفسخ اللاعب المذكور لعقده مع نادي لوكوموتيف موسكو، وما ترتب عليه من عقوبات مالية وحرمانه من الانتقال إلى الأندية الأوروبية، إشكاليات قانونية جوهرية تتعلق بمدى مشروعية تدخل الفيفا في تقييد حرية العمل وممارسة المهنة داخل فضاء اقتصادي يخضع لقواعد حرية حركة العمال والمنافسة، وبذلك أصبحت هذه القضية نموذجاً عملياً يبرز التنازع بين التنظيم الرياضي العالمي والحقوق الأساسية المحمية داخل الاتحاد الأوروبي، ويطرح تساؤلات مهمة حول حدود سلطة الفيفا وضرورة انسجام لوائحها مع المعايير القانونية الأوروبية.

ووفقاً لما تقدم، وفي سبيل إزالة الغموض عن هذه القضية ودراسة التنازع وآثارها سنقسم هذا المبحث الى مطلبين كالآتي:

المطلب الاول: الوقائع والاشكال القانوني في قضية لاسانا ديارا.

المطلب الثاني: آثار القضية على مواءمة لوائح الفيفا مع قواعد TFEU.

---

[1]. قد تم تعريف اللاعب المحترف بأنه:" اللاعب المرتبط بعقد مكتوب مع ناد بمقابل مادي أكثر من النفقات التي يتكبدها اللاعب بشكل فعلي جراء ممارسته لعبة كرة القدم". للمزيد لاحظ:
Article 2 of Regulations on the Status and Transfer of Players 2025.

[2]. See FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players 2025.

Journal of Nineveh for Legal Studies. Vol.3, No.6, March 2026 (69-102)
E. nulawj@uonineveh.edu.iq P-ISSN: 2957-7721, E-ISSN: 3078-6274

المطلب الأول: الوقائع والاشكال القانوني في قضية لاسانا ديارا

تشكل قضية اللاعب الفرنسي لاسانا ديارا إحدى القضايا البارزة التي سلطت الضوء على حدود سلطة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) من خلال تقاطع لوائحه مع القواعد القانونية الملزمة داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تعود وقائع القضية [1])إلى تعاقد ديارا عام ٢٠١٣ مع نادي لوكوموتيف موسكو الروسي بعقد احترافي[2] طويل الأمد تضمن بنوداً تقليدية تتعلق بالجزاءات والتعويضات التي ستفرض في حال فسخ العقد، وفيما بعد نشب خلاف بين اللاعب والنادي بعدما طلب الأخير خفض أجر اللاعب، وهو ما رفضه ديارا، ليتطور النزاع لاحقاً إلى إنهاء النادي للعقد المبرم مع ديارا.

وتقدم النادي بشكوى أمام غرفة فض المنازعات التابعة للفيفا طالباً التعويض، وبعد نظر الدعوى قررت الغرفة عد اللاعب مسؤولاً عن فسخ العقد بلا سبب مشروع، وحكمت عليه بدفع مبلغ يفوق عشرة ملايين يورو مع فوائد تأخيرية، وبهذا القرار أصبح انتقاله إلى أي نادٍ جديد محفوفاً بالمخاطر لأن قواعد الفيفا تلزم النادي الجديد بتحمل مسؤولية مالية تضامنية عن التعويض المفروض على اللاعب. [3]

بعد صدور الحكم ضده من غرفة فض المنازعات في الفيفا، استنفد ديارا طرق الطعن الداخلية المتاحة داخل الهيكل التنظيمي لكرة القدم، ومنها اللجوء إلى محكمة التحكيم الرياضية (CAS) في لوزان، إذ تعد هذه الاخيرة الهيئة القضائية العليا في المنازعات

---

1. للمزيد عن وقائع هذه القضية لاحظ:

James, Mark. 2024, The Diarra Case, International Sports Law Journal, https://doi.org/10.1007/s40318-024-00286-5. last visited (12/12/2025).

2. يقصد بعقد الاحتراف الرياضي:"عقد يبرم بين ناد رياضي ولاعب يتخذ من الرياضة حرفة له، يحصل من خلال ممارسته لها على عائد مالي يعد مصدر رزقه الرئيس من النادي الذي تعاقد معه، والذي يلتزم تجاهه باتباع توجيهاته واللعب لحسابه".

للمزيد لاحظ: الفقرة (٢) من المادة (٤) من النظام الداخلي للاتحاد العراقي لكرة القدم لسنة ٢٠١١.

3. See Consequences of terminating a contract without just cause in Article 17 of FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players 2025.

الرياضية الدولية، وغالبا ما يكون حكمها نهائيا وملزماً للأطراف وفقا لمدونة التحكيم الرياضية[1]. ومع ذلك، وبعد فشله في الحصول على حكم مرضٍ من هذه الأطراف الرياضية الداخلية، اتخذ ديارا قرارا استراتيجيا بالالتفاف على النظام الرياضي المغلق واللجوء مباشرة إلى القضاء المدني الوطني والأوروبي، وبهذا حول القضية من نزاع تعاقدي بحت إلى قضية اختبار دستورية للوائح الفيفا أمام القوانين الأوروبية الأعلى مرتبة .[2]

وخاصة أن ديارا تلقى خلال تلك المدة عرضاً من نادي شارلروا البلجيكي، إلا أن الصفقة تعثرت لأن النادي اشترط حصوله على ضمانات من الفيفا بشأن عدم تحميله التعويض، إضافة إلى ضرورة إصدار بطاقة الانتقالات الدولية للاعب، وهو ما امتنعت الفيفا عن القيام به ما لم يسدد ديارا المبالغ المفروضة عليه، وهذا أدى عملياً إلى منع ديارا من التوقيع مع النادي المشار إليه، ومن ثم حرم من مزاولة عمله داخل الاتحاد الأوروبي برغم وجود عرض رسمي ومشروع، وهذا الوضع دفع ديارا إلى اللجوء إلى القضاء البلجيكي، مقدماً دعوى ضد الفيفا والاتحاد البلجيكي لكرة القدم بسبب الأضرار المهنية والمالية التي لحقت به نتيجة تطبيق قواعد الانتقالات بشكل حال دون استئناف مسيرته الرياضية، وأحالت محكمة الاستئناف في مونز النزاع إلى محكمة العدل الأوروبية للنظر في مدى توافق قواعد الفيفا مع قانون الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية تنقل العمال ومبادئ المنافسة، وقد استندت دعوى ديارا بشكل أساسي إلى مسألتين رئيستين في قانون الاتحاد الأوروبي،

---

[1]() م.د. احسان عبد الكريم عواد، المنازعات الرياضية المنظورة لدى محكمة التحكيم الرياضية (CAS) وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقراراتها، بحث منشور في مجلة علوم الرياضية في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضية في جامعة ديالى، المجلد التاسع، العدد ٢٨، ص٥٣.

[2]. لحالات مشابهة لهذه القضية واللجوء الى القضاء الاوروبي لاحظ:

Duval, A. The Court of Arbitration for Sport and the Law of the European Union: A Relationship
of Complementarity and Conflict. In I. Blackshaw, R. Siekmann, & J. Soek (Eds.), The Court of Arbitration for Sport , THE HAGUE, THE NETHERLADS:T.M.C. Asser press. 2017 , (pp. 285-306).

الأولى هي تكفل حرية تنقل العمال داخل الاتحاد وحظر أي تمييز على أساس الجنسية، والثانية هي حظر الاتفاقيات المقيدة للمنافسة وإساءة استخدام الوضع السائد في السوق، وإستنادا لذلك رأى فريق ديارا القانوني أن نظام عقوبات الفيفا الذي يربط قدرة اللاعب على العمل من خلال بطاقة الانتقال الدولية بتسوية نزاع مالي سابق يشكل عقبة مع هذه الحريات الأساسية، وتمت مناقشة طبيعة العقوبة المفروضة بوصفها عقابية وليست تعويضية، وأن تأثيرها التجريمي الفعلي وهو منع اللاعب من العمل في كل مكان في أوروبا، يتجاوز بكثير الهدف المعلن والمتمثل في حماية الاستقرار التعاقدي.[1]

وخلال أكتوبر عام ٢٠٢٤ أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكماً مهماً عدت فيه أن بعض قواعد الفيفا المتعلقة بانتقال اللاعبين، وخاصة تلك التي تسمح بمنع إصدار البطاقة الدولية أو تقييد تسجيل اللاعب عند وجود نزاع تعاقدي، تعد مخالفة لقانون الاتحاد الأوروبي لأنها تفرض قيوداً غير متناسبة على حرية العمل والتنقل، وأكدت المحكمة أن تطبيق هذه القواعد على نحو مطلق، دون النظر في ظروف كل حالة على حدة، يؤدي إلى تقييد سوق العمل الرياضي ويحد من قدرة اللاعب على إيجاد فرص مهنية، ويثني الأندية عن التعاقد معه بسبب المخاطر المالية المفروضة عليه بموجب لوائح الفيفا، وهو ما يشكل تقييداً غير مبرر للمنافسة داخل السوق الأوروبية.[2]

ويتبين لنا من خلال ما سبق بروز مجموعة إشكاليات قانونية معقدة في قضية ديارا، تتعلق بمدى توافق لوائح الانتقالات المعتمدة من الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) مع قواعد الاتحاد الأوروبي، وخاصة تلك المرتبطة بحرية تنقل العمال وقانون المنافسة داخل السوق الأوروبية المشتركة، إذ إن النظام الانتقالي الذي كان مطبقاً في حقبة ما قبل التعديلات الأخيرة شكل عائقا فعلياً أمام قدرة اللاعبين على الانتقال، وخصوصاً حين تربط أهلية اللاعب بالتزامات مالية أو تنظيمية ليست لها علاقة مباشرة بأداء العمل، وهذا ما

1. See James, Mark. 2024, op.cit.
2. See Ianc, S. 2025, Certain FIFA Transfer Rules Contrary to EU Law: Case C-650/22, Journal of European Competition Law & Practice, https://doi.org/10.1093/jeclap/lpae080 last visited (12/12/2025).

يؤدي إلى قيد غير مبرر على حرية اختيار جهة العمل أو الاستفادة من فرص أفضل في سوق العمل الرياضي، وكذلك تُبرز القضية إشكالية أخرى تتعلق بتوازن القوة التعاقدية بين اللاعب والنادي، إذ إن لوائح فيفا، ومع هدفها المعلن في حماية الاستقرار التعاقدي قد تستخدم بشكل يؤدي إلى تعسف تنظيمي يمنح الأندية سيطرة مفرطة على حركة اللاعبين، لأن اللاعب يكون عملياً محاصراً بلوائح لا تمنحه طرقاً فعالة للطعن الإداري أو القانوني، وأن هذه القيود قد تنتج حالة من التبعية الاقتصادية تخالف المبادئ الأساسية في قانون العمل الأوروبي.[1]

ويضاف إلى ما سبق إشكال قانوني جوهري آخر يتمثل في مدى توافق اللوائح الرياضية الخاصة مع قواعد المنافسة الأوروبية (Articles 101–102 TFEU)، إذ تعد بعض قواعد الانتقال وخاصة تلك التي تحمل اللاعب أو النادي الجديد أعباء مالية أو اشتراطات تنظيمية غير ضرورية بمنزلة قيود تعوق المنافسة الحرة بين الأندية داخل الاتحاد الأوروبي، لأنها تؤثر مباشرة في العرض والطلب على خدمات اللاعبين، وعليه يمكن القول أن محكمة العدل الأوروبية قد طبقت العدالة عند التفرقة بين اللوائح الرياضية التي يمكن تبريرها بوصفها ضرورية لتحقيق أهداف مشروعة، واللوائح التي تعد ببساطة أدوات تنظيمية غير متناسبة تقيد حرية السوق دون أساس قانوني كافٍ[2]، ولما كانت اللوائح موضوعة النزاع في قضية لاسانا ديارا فشلت في إثبات الضرورة الحقيقية للإجراءات المقيدة، وخصوصاً أن فيفا لم تقدم مبررات عملية تظهر أن القيود المفروضة على انتقال ديارا كانت ضرورية للحفاظ على نزاهة المنافسة أو الاستقرار التعاقدي، تصبح القضية مثالاً على تجاوز التنظيم الرياضي حدوده المشروعة ودخوله في نطاق تدخلٍ غير مبرر في الحقوق الفردية للاعبين.

1. See James, Mark. 2024, op.cit.
2. See Lanc, S. 2025, op.cit.

ولا يمكن فهم الأهمية الكاملة لقضية ديارا دون وضعها في السياق التاريخي لتطور سوق انتقالات كرة القدم في أوروبا، إذ يشكل حكم Bosman الصادر في ١٩٩٥ الحجر الأساس في هذا البناء[1]، لأن محكمة العدل الأوروبية قضت آنذاك بأن قيود الجنسية والرسوم المالية المفروضة على اللاعبين من خارج الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء عقودهم تنتهك حرية تنقل العمال، وهذا ما أدى إلى تحرير السوق وزيادة الحركة المهنية للاعبين بشكل كبير، ومع ذلك، ظلت الفجوة القانونية تتعلق بحالات فسخ العقد في أثناء سريانه، وقد عولجت من خلال لوائح الفيفا الخاصة بـ "حماية الاستقرار التعاقدي"، وعليه يمكننا عد قضية ديارا أول اختبار رئيسي لهذه اللوائح على مستوى محكمة العدل الأوروبية بعد قضية Bosman، فإذا حرر هذا الاخير اللاعبين بعد انتهاء العقد، فإن حكم ديارا يسعى إلى حمايتهم من عقوبات تعسفية خلال النزاعات التعاقدية،وهذا ما يكمل تقريبا الدائرة القانونية لحماية حقوق اللاعبين العاملين.[2]

هذا إضافة إلى أن القضية تثير مشكلة غياب التناسب بين الهدف الرياضي والوسيلة القانونية، وهو معيار أصبح جوهرياً بعد حكم محكمة العدل الاوروبية في قضية Bosman، إذ نصت على عدم مشروعية حصول النادي على كل مقابل في حالة انتقال اللاعب الى ناد آخر بعد انتهاء عقده، مادام الانتقال تم داخل الدولة أو بين دولتين في الاتحاد الاوروبي أو في المنطقة الاقتصادية الاوروبية، لأن القول بخلاف ذلك من شأنه إعاقة انتقال اللاعب وتقييد حرية انتقال العمال المقررة من قبل معاهدة روما المؤسسة للاتحاد الاوروبي.[3]

---

[1] () لاحظ: أ.د. عادل عبد العزيز السن، القواعد الحاكمة لعقود اللاعبين وانتقالاتهم في ضوء اللوائح الخاصة بوضع ونقل اللاعبين (FIFA) ولائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين لاتحاد الامارات العربية المتحدة لكرة القدم ٢٠٢١، بحث منشور في مجلة الرياضة والقانون، مجلة دورية تصدر عن مركز التحكيم الرياضي بابوظبي– كاس، العدد١، يناير٢٠٢٣، ص١٦٢.

[2] 63. Duval, A., & Van Rompuy, B.. The (un)sustainability of football's transfer system: A legal and economic analysis. International Journal of Sport Policy and Politics, 14, (2),2022,p.p 217–235.

[3] See PAUTOT, Sportifs, transferts et liberte de circulation, Gazette du Palais, 2002, p.2.

وأخيراً تطفو على السطح إشكالية المسؤولية التنظيمية للاتحادات الرياضية الدولية عندما تتعارض قواعدها مع القانون الإقليمي الملزم داخل الاتحاد الأوروبي، فالقضية تظهر بوضوح أن التنظيم الرياضي ليس منطقة مستقلة عن القانون، وأن اللوائح التي تعتمدها الاتحادات الدولية يجب أن تخضع لرقابة صارمة عندما تؤثر مباشرة في سوق العمل، وهذا يفتح النقاش حول حدود السلطة المعيارية لفيفا، ومدى التزامها بمواءمة لوائحها مع المتطلبات الدستورية والقانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: آثار القضية على مواءمة لوائح الفيفا مع قواعد TFEU

يتبين لنا من خلال عرض الوقائع والاشكالات القانونية في قضية لاسانا ديارا إلى أن حماية استقرار العقود لا ينبغي أن تتم على حساب الحقوق الجوهرية للعمال الرياضيين، وأن لوائح الفيفا تحتاج إلى مراجعة شاملة لضمان انسجامها مع المعايير القانونية الأوروبية المعاصرة، إضافة إلى أن القضية توضح كيف يمكن لآليات إنفاذ الفيفا مثل حجب شهادة الانتقال الدولية (International Transfer Certification-ITC)، أن تعمل كأداة اقتصادية قوية تعطل سوق العمل، فيمنح طرفاً (النادي السابق) نفوذاً وسيطرة غير مشروعة في التفاوض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبين الفراغ القانوني للنزاعات عبر الحدود في مسألة حماية اللاعبين العاملين خارج الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن أن تشكل الوقائع في هذه القضية أداة لمراجعة شاملة لنظام الفيفا بأكمله، وليس قواعد الانتقال فقط، مثل لوائح وكالة اللاعبين، وأنظمة تراخيص الأندية، إذا ما ثبت أن لها آثاراً تقييدية غير متناسبة على المنافسة أو حرية التنقل داخل السوق الأوروبية الموحدة.

لقد أظهر حجم التوتر القائم بين لوائح الفيفا المنظمة لانتقالات اللاعبين، وبين القواعد القانونية الملزمة في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)، الأمر الذي يدفع نحو ضرورة إعادة النظر في مدى توافق هذه اللوائح مع المبادئ الأساسية التي تحكم سوق العمل داخل الاتحاد الأوروبي، فقد أكدت محكمة العدل الأوروبية من خلال حكمها الصادر في

1. See Ianc, S. 2025, op.cit.

قضية ديارا أن القواعد التي تسمح بمنع انتقال اللاعب[1]، أو حجب بطاقة الانتقالات الدولية عند وجود نزاع تعاقدي تمثل تدخلاً غير متناسب في حرية العمل، وهو ما يستوجب تعديلا هيكلياً في تنظيم الفيفا لآليات الانتقال وتسوية النزاعات، وقد جاء هذا الحكم ليضع قيوداً على السلطة الواسعة التي كانت تتمتع بها الفيفا تاريخياً، مؤكداً أن التنظيم الرياضي الدولي لا يمكن أن يعمل في عزلة عن القواعد القانونية الإقليمية ذات السمو، وخاصة تلك التي تتعلق بالحقوق الأساسية للعاملين في القطاع الرياضي.

هذا إضافة إلى أن هذه القضية تدفع إلى إعادة التفكير في مسألة استقرار العقود، التي تستند إليها الفيفا لتبرير العقوبات المفروضة على اللاعبين الذين ينهون عقودهم دون سبب مشروع، وفي الوقت الذي ترى الفيفا أن حماية الأندية تتطلب فرض قيود تأديبية ومالية صارمة، تذهب محكمة العدل الأوروبية أن هذه القيود لا يجوز أن تصل إلى حد منع اللاعب من ممارسة مهنته أو التأثير في قرارات الأندية الأخرى بطريقة تخل بمبدأ المنافسة

---

1. أن المنع من الانتقال لا يقصد منه إجراء إداري أو رياضي عابر، بل هو قيد قانوني مترتب على علاقة التزام تعاقدية بين اللاعب المحترف والنادي، فحين يمنع النادي اللاعب المحترف من الانتقال، فإن هذا المنع يكون نابعاً من العقد المبرم بين الطرفين وضمان احترام الالتزامات التعاقدية المتبادلة بينهما، أي: أن المنع من الانتقال يعكس حقيقة أن اللاعب المحترف ليس حراً في الانتقال لأي ناد آخر خلال مدة عقده مع النادي الذي يرتبط معه بعقد، وقد تبين لنا أن المنع من الانتقال يرتبط مباشرة بصفة الاحتراف نفسها، إذ لا يتم تقييد الانتقال كقاعدة عامة إلا إذا كان اللاعب مرتبطًا بعقد احتراف رسمي مع النادي، يجعل هذا المنع أداة لحماية مصالح النادي الذي يتحمل التزامات مالية تجاه اللاعب المحترف ويستثمرها في تطوير مهاراته.

وفيما يخص الموقف التشريعي تجاه آلية تنظيم المنع من الانتقال، فقد نصت لوائح الفيفا على ضرورة إبلاغ النادي الحالي بصورة كتابية من قبل النادي الذي يريد التفاوض مع لاعب محترف قبل بدء المفاوضات، وعدم جواز تعاقد اللاعب المحترف مع ناد جديد الا في حالة انتهاء عقده أو قرب انتهائه خلال ستة اشهر. للمزيد لاحظ:

Article (2/18) of FIFA Regulations on the Statutes and Transfer of Players 2025.

الحرة، وعليه إن حماية استقرار العقود لا تجوز أن تتم على حساب الحقوق الجوهرية للعمال الرياضيين.

ومن هذا المنطلق، أصبحت الفيفا مطالبة بإعادة صياغة قواعدها بما يضمن التوفيق بين حماية العلاقة التعاقدية وبين احترام حرية العمل والتنقل التي يكفلها الاتحاد الأوروبي للاعبين المحترفين، وعليه تحتاج لوائح الفيفا إلى مراجعة شاملة لضمان انسجامها مع المعايير القانونية الأوروبية المعاصرة، في ظل تحول الرياضة إلى صناعة عالمية تخضع لمعايير قانونية واقتصادية لا يمكن لأي نظام مستقل أن يتجاهلها.

إضافة إلى ذلك، أسهمت هذه القضية في تعزيز مبدأ خضوع المنظمات الرياضية الدولية للرقابة القضائية الإقليمية عندما تؤثر قراراتها في حقوق اقتصادية داخل سوق موحدة مثل السوق الأوروبية، فقد أثبتت محكمة العدل الأوروبية أن خصوصية الرياضة لا تعد سبباً كافياً لتبرير انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الأوروبي، وأن امتيازات التنظيم الذاتي لا تلغي وجوب الالتزام بقواعد المنافسة وحرية التنقل، فقد أكدت المحكمة، في قضية Football Association Premier League [1]، أن ما يعرف بالخصوصية الرياضية لا تشكل في حد ذاته مبررا كافيا للانحراف عن قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحرية تقديم الخدمات والمنافسة، وأن الامتيازات التنظيمية الممنوحة للهيئات الرياضية لا تعفيها من الالتزام بالقانون الأوروبي، وقد مهد هذا التوجه القضائي الطريق لتعزيز الرقابة على لوائح المنظمات الرياضية الدولية، ومنح الفاعلين في القطاع الرياضي، وبضمنهم اللاعبون المحترفون، سندا قانونيا أقوى لمواجهة القيود غير المتناسبة.

[1]. Court of Justice of the European Union. (2011, October 4). Judgment in Joined Cases C-403/08 and C-429/08, Football Association Premier League Ltd and Others v QC Leisure and Others, and Karen Murphy v Media Protection Services Ltd (ECLI:EU:C:2011:631). https://curia.europa.eu/juris/liste.jsf?num=C-403/08 Last visited(9/1/2026).

واستنادا الى ما سبق يمكننا القول أن قضية لاسانا ديارا شكلت نقطة تحول في فهم العلاقة بين الفيفا والاتحاد الأوروبي، وقد وضعت إطاراً جديداً يحد من الطابع المطلق لقواعد الانتقالات، وفتحت الباب لمراجعة أوسع للمنظومة القانونية الرياضية بما يشمل آليات تسوية النزاعات والجزاءات التعاقدية، بهدف ضمان التوازن بين استقرار النشاط الرياضي وبين حماية الحقوق الجوهرية للعاملين فيه، وهكذا، أصبحت مواءمة لوائح الفيفا مع TFEU مطلباً ضرورياً، ليس لمعالجة مشكلة فردية فقط، بل لضمان انسجام النظام الرياضي الدولي مع المنظومة القانونية الأوروبية في المستقبل، فلم يعد كافياً أن تدعي الفيفا أن القواعد تخدم "استقرار العقود" أو "مصلحة الرياضة"، بل أصبح عليها إثبات أن الوسائل المستخدمة كمنع الانتقال أو فرض المسؤولية التضامنية على النادي الجديد هي الأقل تقييداً للحقوق الأساسية، وأن فوائدها تفوق بشكل واضح الأضرار التي تلحق بحرية العمل والتنقل، ولاشك أن هذا التحول يفرض على الفيفا إجراء تقييم مقدم لتأثير كل لائحة على حقوق العاملين في السوق الأوروبية الموحدة، مع احتمالية خضوع كل قرار للطعن أمام المحاكم الأوروبية.

صفوة القول أن الحكم قد قيد النطاق المطلق لمبدأ استقلالية الرياضة الذي ترفعه الفيفا، فقد أصبح واضحاً أن هذا الاستقلال مشروط بعدم تعارضه مع القواعد الأساسية للاتحاد الأوروبي، وخاصة حرية تنقل العمال والمنافسة، وهذا يعني أن الفيفا يمكنها تنظيم الجوانب الفنية والرياضية البحتة، ولكن عند تعلق الأمر بحقوق العاملين الاقتصادية أو حركة انتقالهم داخل السوق الموحدة، فإن السيادة تكون للقانون الأوروبي، وهذا يقود إلى نموذج هجين من الحوكمة، إذ تشارك السلطات الأوروبية في الإشراف على الجوانب الاقتصادية للنظام الرياضي الدولي، والامر لا يتوقف عند هذا الحد إذ تتجاوز آثار الحكم نطاق قواعد الانتقال المباشرة لتشمل نظام الفيفا الكامل للجزاءات وآليات الإنفاذ، فهي تدفع نحو إصلاحات هيكلية، مثل استبدال نظام "حجب شهادة الانتقال" الآلي بنظام قضائي أو تحكيمي يسمح بمراجعة سريعة وتقديم ضمانات مؤقتة تسمح للاعب بالعمل في أثناء النظر في النزاع، اضافة إلى إعادة النظر في مبدأ "المسؤولية المالية التضامنية" للنادي الجديد،

والتحول نحو آليات تعويض تستهدف اللاعب مباشرة أو تنظمها اتفاقيات تدريجية لا تعيق حركته المهنية.[1]

وأخيراً يعزز الحكم المكانة القانونية للاعب المحترف بصفته "عاملاً" يتمتع بكامل الحقوق التي يكفلها القانون الأوروبي، وقد يدفع هذا الفيفا والاتحادات الوطنية إلى اعتماد سياسات أكثر وضوحاً لحماية حقوق العمال في عقودهم، ومنع الشروط التعسفية التي تمنعهم من تغيير جهة العمل، ولتفادي الصدامات المستقبلية مع المحاكم الأوروبية، تضطر الفيفا إلى اعتماد استراتيجية "مواءمة " عند تطوير أي لائحة جديدة قد تؤثر في السوق الأوروبية، وهذا يعني ضرورة إشراك خبراء في القانون الأوروبي في عملية الصياغة، وإجراء اختبارات توافق سلفا مع مبادئ TFEU، وربما إنشاء آلية تشاور رسمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ستؤدي على المدى الطويل إلى ظهور نموذج تنظيمي مزدوج المستوى، لأن الفيفا تطبق معايير أكثر مرونة تخضع للقانون الأوروبي داخل دول الاتحاد، مع الاحتفاظ بمعايير مختلفة خارج نطاقه.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع " التنازع بين لوائح الفيفا مع TFEU"، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نقرن بها الاقتراحات كما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات: إن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها هي:

١. إن تلاقي لوائح الفيفا مع قواعد معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) يعد نتيجة طبيعية لتحول كرة القدم إلى نشاط اقتصادي منظم يخضع لقواعد المنافسة وحرية العمل والتنقل، وهذا ما يجعل تقييم القوة القانونية للوائح الفيفا مرتبطاً بالقانون الأوروبي فوق الوطني.

٢. إن لوائح الفيفا، برغم صدورها عن كيان خاص، أصبحت ذات نفاذ عالمي فعلي، وتستمد قوتها القانونية من القانون الوطني (القانون السويسري)، ومن طبيعتها التعاقدية–التنظيمية

[1]. See James, Mark. 2024, op.cit.

واحتكارها العملي لتنظيم كرة القدم، وهذا ما جعلها قواعد عابرة للحدود تطبق بصورة موحدة وبفاعلية عالية.

٣. تعكس البنية المؤسسية للفيفا نموذجاً تنظيمياً شبيهاً بالدولة من خلال توزيع الاختصاصات بين هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وهذا ما يمنح لوائحها طابعاً نظامياً متكاملاً يعزز قوتها القانونية ويُفسر قدرتها على فرضها واحترامها مع غياب السلطة السيادية التقليدية.

٤. برغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بخصوصية لوائح الفيفا، فإن قواعد فسخ العقود والانتقال الدولي للاعبين تخضع لرقابة قانون الاتحاد الأوروبي ولا تتمتع بحصانة مطلقة، إذ لا يجوز تطبيقها بما يفرض قيوداً غير متناسبة على حرية العمل والتنقل المكفولة بموجب معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يحد من سلطة الفيفا عند تعارض لوائحها مع القواعد الآمرة.

٥. تمثل قضية لاسانا ديارا نموذجاً لتنازع القواعد بين لوائح الفيفا الخاصة والقانون الأوروبي العام، فقد ثبتت أولوية القواعد الأوروبية الإلزامية متى ما مست اللوائح الرياضية الحريات الأساسية ذات الأثر الاقتصادي، بما يدفع نحو مواءمة لوائح الفيفا مستقبلاً مع القانون الأوروبي لضمان الاستقرار وحماية الحقوق.

٦. أدى نظام عقوبات الفيفا في قضية لاسانا ديارا، القائم على التعويضات الضخمة والمسؤولية التضامنية، إلى إقصاء اللاعب من سوق العمل الأوروبي، كاشفاً خللاً في التوازن بين الاستقرار التعاقدي وحرية المنافسة والتنقل، ومؤكداً أن حماية العقود لا يجوز أن تتحقق بوسائل تمنع اللاعب عملياً من ممارسة مهنته خلافاً لقانون المنافسة الأوروبي.

٧. شكل حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية لاسانا ديارا نقطة تحول بإخضاع التنظيم الرياضي الخاص لمعيار التناسب والمشروعية عند تداخله مع النشاط الاقتصادي، مؤكداً أن خصوصية الرياضة لا تبرر استثناءها من قواعد الاتحاد الأوروبي، ومُلزِماً الفيفا بمواءمة تطبيق لوائحها مع متطلبات السوق وحقوق الأفراد.

ثانياً: الاقتراحات

١. نقترح على الاتحاد الوطني لكرة القدم العراقي مراجعة نماذج عقود اللاعبين لضمان خلوها من الشروط التعسفية التي تقيد حرية الانتقال أو تفرض جزاءات غير متناسبة مع طبيعة الإخلال التعاقدي، في ظل المفاهيم والمبادئ المستخلصة من قضية لاسانا ديارا.
٢. نقترح إعادة صياغة قواعد الانتقالات في الفيفا، عبر الاتحاد الوطني، بإخضاع قيود الانتقال لاختبار التناسب، واستبعاد المنع التلقائي، واستبدال حجب شهادة الانتقال الدولية بآلية قضائية أو تحكيمية عاجلة تتيح الانتقال المؤقت مع ضمانات مالية تحفظ حقوق الأندية.
٣. نقترح على الفيفا، عبر الاتحاد الوطني، إعادة النظر في مبدأ المسؤولية المالية التضامنية للنادي الجديد، بقصره على حالات الغش أو التحايل الواضح، أو استبداله بآليات تعويض تدريجية تمنع عزوف الأندية عن التعاقد مع اللاعب محل النزاع.
٤. وأخيراً نقترح على الفيفا عن طريق اتحادنا الوطني أن يقوم بإجراء تقييم دوري لتأثير اللوائح الرياضية على سوق العمل والمنافسة، ونشر نتائج هذه التقييمات بشفافية لتعزيز الثقة بين اللاعبين والأندية والجهات التنظيمية.
٥. من أجل تجنُّب التنازع بين لوائح الفيفا ومعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، نوصي الفيفا بأن يعمل عن طريق اتحادنا الوطني لكرة القدم على تشكيل لجنة تنسيقية بينه وبين الاتحاد الأوروبي قبل إصدار لوائحها الرياضية.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

١. البحوث والرسائل:

1.احسان عبد الكريم عواد، المنازعات الرياضية المنظورة لدى محكمة التحكيم الرياضية (CAS) وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقراراتها، بحث منشور في مجلة علوم الرياضية في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضية في جامعة ديالى، المجلد التاسع، العدد ٢٨.

٢.عادل عبد العزيز السن، القواعد الحاكمة لعقود اللاعبين وانتقالاتهم في ضوء اللوائح الخاصة بوضع ونقل اللاعبين (FIFA) ولائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين لاتحاد الامارات العربية المتحدة لكرة القدم ٢٠٢١، بحث منشور في مجلة الرياضة والقانون، مجلة دورية تصدر عن مركز التحكيم الرياضي بابوظبي– كاس، العدد ١، يناير ٢٠٢٣.

٢. القوانين واللوائح:

١. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.

٢. النظام الداخلي للاتحاد العراقي لكرة القدم لسنة ٢٠١١.

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة الإنكليزية

١. الكتب:

1. Duval, A. The Court of Arbitration for Sport and the Law of the European Union: A Relationship of Complementarity and Conflict. In I. Blackshaw, R. Siekmann, & J. Soek (Eds.), The Court of Arbitration for Sport ,THE HAGUE, THE NETHERLADS:T.M.C. Asser press.2017.
2. Deborah Healey, sport and the Law, third edition, Published by University of New South Wales Press Ltd, Sydney, Australia, 2005.
3. Ian S. Blackshaw, International Sports Law: An Introductory Guide, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands, 2017.
4. Katrien Lefever, New Media and Sport International Legal Aspects, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands, 2012.
5. PAUTOT, Sportifs, transferts et liberte de circulation, Gazette du Palais, 2002.
6. Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, The Netherlands, 2012.

٢. البحوث والرسائل والمجلات:

1. Arnout Geeraert, Michaël Mrkonjic & Jean-Loup Chappelet (2014): A rationalist perspective on the autonomy of international sport governing bodies: towards a pragmatic autonomy in the steering of sports, International Journal of Sport Policy and Politics

2. Arnout Geeraert, the EU in International Sports Governance, aprincipal-Agent Perspective on EU Control of FIFA and UEFA, First published by Palgrave Macmillan in the UK, 2016.
3. Duval, A., & Van Rompuy, B.. The (un)sustainability of football's transfer system: A legal and economic analysis. International Journal of Sport Policy and Politics, 14, (2),2022.
4. Ianc, S. 2025, Certain FIFA Transfer Rules Contrary to EU Law: Case C-650/22, Journal of European Competition Law & Practice, https://doi.org/10.1093/jeclap/lpae080.
5. James, Mark. 2024, The Diarra Case, International Sports Law Journal, https://doi.org/10.1007/s40318-024-00286-5.

٣. القوانين واللوائح:

1. Swiss civil Law.
2. Treaty of Lisbon on 23 July 2007.
3. Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU).
4. FIFA statutes 2024.
5. FIFA Governance Regulations (FGR).
6. FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players 2025.

٤. مجموعة الاحكام والقرارات القضائية والتحكيمية:

1. European Council, 2000. Declaration on the specific characteristics of sport and its social function in Europe, of which account should be taken in implementing common policies, presidency conclusions. Nice European Council, 7–9 December 2000.
2. Walrave & Koch v Union Cycliste Internationale 1974 Case 36/74 [1974] ECR 1405.
3. Judgment of the Court of Justice, Bosman, Case C-415/93 (15 December 1995)
4. Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities.
5. Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities. the European Court of Justice's decision in Meca-Medina v The Commission [2006] ECR I-6991.
5. Court of Justice of the European Union. (2011, October 4). Judgment in Joined Cases C-403/08 and C-429/08, Football Association Premier League Ltd and Others v QC Leisure and Others, and Karen Murphy v Media Protection Services Ltd (ECLI:EU:C:2011:631).

٥.المواقع الالكترونية:

1. The FIFA governance reform project final report by independent governance committee to the executive committee of FIFA, 2014, p3. Microsoft Word - Final Report by IGC to FIFA ExCo EN.docx (baselgovernance.org).
2. FIFA Legal Handbook 2025_EN.pdf.